

إعادة النظر في الصراع مع الصين

احتمالات، ونتائج، واستراتيجيات الردع

جيمس دوبينز (James Dobbins)، أندرو سكوبل (Andrew Scobell)، إدموند ج. بورك (Edmund J. Burke)، ديفيد ش. غومبرت (David C. Gompert)، ديريك غروسمان (Derek Grossman)، إريك هجينبوثم (Eric Heginbotham)، وهورد ج. شاتز (Howard J. Shatz)

الملخص

قبل ستة أعوام خَلَّت، قامت مؤسسة RAND بمراجعة احتمالات الحرب بين الولايات المتحدة والصين. كانت المسارح المحتملة للصراع هي شبه الجزيرة الكورية، وتايوان، واليابان، وبحر الصين الجنوبي، والفضاء الإلكتروني، والهند. خَلَّصنا إلى أن الصراع المسلح بين البلدين، وإن لم يكن مرجحاً، فإنَّ الإمكانية حقيقية بما يكفي بحيث أنها تستلزم سياساتٍ رشيدهً وإجراءاتٍ رادعةً فعالة. دَعَوْنَا أيضاً إلى الاحتراس من أن تلك الإجراءات سوف تصبح أكثر تطلباً مع تنامي القدرات الصينية. يعني هذا الأمر بالنسبة للولايات المتحدة القيام بمجازفاتٍ أكبر في المستقبل من أجل تحقيق نفس الأغراض التي كانت في الماضي. لقد أكدت الأحداث منذ ذلك هذه الأحكام. لقد استمر مدى وقدرات الدفاعات الجوية والبحرية الصينية في النمو، مما جعل القواعد الأمامية الأمريكية أكثر ضعفاً، والدفاع المباشر عن المصالح الأمريكية في المنطقة مكلفاً أكثر بشكلٍ محتمل. مع استمرار هذه الاتجاهات، سوف نجد الولايات المتحدة نفسها مدفوعةً تدريجياً بشكلٍ أكبر نحو تهديد التصعيد الأفقي أو العمودي من أجل الردع، مع مخاطر التصعيد المضاد التي ترافق ذلك. من غير المرجح أن تستخدم أيُّ من الولايات المتحدة أو الصين الأسلحة النووية، ولكن حتى في حال نشوء صراع في مجال واحد، فمن الممكن أن ينتشر هذا الخلاف بسرعةٍ إلى مجالات الاقتصاد، والفضاء الإلكتروني، والفضاء، مُحدثاً ضرراً جسيماً على كلا الجانبين.

قد يكون بوسع الولايات المتحدة أن تحدَّ من الاعتماد على الاستجابات التصعيدية أو تؤخره بالتحول نحو منصاتٍ أقل ضعفاً: الطائرات بدون طيار ذات المدى الأبعد والتي تنفَّذ الضربات الدقيقة، والسفن الحاملة للطائرات بدون طيار ذات المدى الأبعد، والغواصات، مترافقاً مع تَوَزُّعٍ إضافيٍّ للقواعد وتدفقات القوة. تستطيع الولايات المتحدة أيضاً أن تشجع وتساعد الحلفاء والشركاء في المنطقة على زيادة مدى وقدرات الدفاعات الجوية والبحرية الخاصة بها. لكن، باستثناء التطورات التكنولوجية غير المُتَوَقَّعة، لن يكون من الممكن بالنسبة للولايات المتحدة أن تعتمد إلى ما لا نهاية على الدفاع المباشر عن مصالحها الإقليمية. في ما عدا ارتكاب الصين لعدوانٍ سافرٍ واسع النطاق — وهو أمرٌ، ولكن واضح، لا تشير إليه الأنماط الحالية لاستخدام القوة لديها — فإنَّ الولايات المتحدة قد ترغب على الأرجح بالتركيز على تخفيف التصعيد في الصدمات المُمَوَّضعة وإزالة ما قد يثير الخلاف. لذلك نوصي بأن تتحرك الولايات المتحدة عاجلاً لا آجلاً — قبل أن يتضاءل موقع القوة الذي تملكه في المنطقة إلى حدٍ أبعد — من أجل إشراكِ بَنَاءٍ للصين عبر مجموعةٍ من نقاط الاشتعال المحتملة. قد يشمل هذا الإشراك جهوداً أكثر نشاطاً لتعزيز حل الادعاءات البحرية المتضاربة في بحر الصين الجنوبي؛ وتشجيع علاقاتٍ مُحَسَّنةٍ عبر المضيق بين الصين وتايوان؛ ومشاوراتٍ أكثر توسعاً مع الصين في القضايا التي تخص كوريا، ويشمل ذلك احتمالات نزع السلاح النووي من كوريا الشمالية، مما يُنهي الحرب الكورية رسمياً، والتعاون الصيني-الأمريكي في حال انهيار النظام الكوري الشمالي. يجب أن تحافظ الولايات المتحدة على شبكةٍ كثيفةٍ من العلاقات الدبلوماسية مع الصين بينما تُقَوِّي قنواتٍ للتواصل عند الأزمات، ويشمل ذلك الاتصالات المنتظمة ما بين الرؤساء وما بين الجيوش.

في

مع الصين¹. خَلَصَ ذلك التقرير، ناظرًا إلى الأمام لعدة عقود، إلى أن الصراع الصيني-الأمريكي قد ينشأ في شبه الجزيرة الكورية، أو تايوان، أو اليابان، أو بحر الصين الجنوبي، أو الفضاء الإلكتروني، أو الهند، وحولها، باحتمالٍ يتبع الترتيب المذكور. لم يُشر التقرير إلى أن الصراع العسكري بين البلدين لا يمكن تقاديه، أو حتى أنه مرجح، ولكنه جادل بأن الاحتمال حقيقي بما يكفي بحيث يستلزم سياساتٍ رشيدهً وإجراءاتٍ رديئةً فعالة. عند كتابة ذلك التقرير، كانت الصين بالفعل تتحدى التفوق العسكري الأمريكي في محيطها المباشر، جاعلةً من الدفاع المباشر عن حلفاء أمريكا في الجوار الصيني أكثر صعوبةً بشكلٍ تدريجي. باستثناء تحول أمريكيٍّ شاملٍ باتجاه قواتٍ أكثر قابليةً للبقاء، تملك قدراتٍ على القيام بضرباتٍ ذات مدى أبعد، فإن ردع الصين قد يتوجب أن يعتمد بشكلٍ متزايدٍ على تهديدٍ يكون حاملًا للمصدقية، بالتصعيد الأفقي أو العمودي، مخفضًا بالتالي من احتمال أن يكون أي صراعٍ صيني-أمريكيٍّ منحصراً في مجال واحد. يقوم هذا التقرير بتحديث تحليلنا السابق بعد أكثر من نصف عقدٍ من التجربة الإضافية.

بحلول عام 2030، قد يتجاوز إجمالي الناتج المحلي (Gross

[Domestic Product (GDP)] للصين ذلك الذي للولايات المتحدة². تستطيع الصين بالتالي، إن هي اختارت، أن تكون خصماً أقدر من أيٍّ من الاتحاد السوفييتي أو ألمانيا النازية وهما في ذروتها. مع ذلك، لم يُبدِ الصين اهتماماً بمطابقة الإنفاقات العسكرية الأمريكية، أو تحقيق مُتناوَلٍ عالميٍّ مشابه، أو الضلوع بالتزاماتٍ دفاعيةٍ كبيرةٍ في ما يتجاوز محيطها المباشر. إن نوايا مثل هذه قد تتغير، ولكن إن حصل، فمن المرجح أن تتلقى الولايات المتحدة تحذيراً ملحوظاً، نظراً لمُهَلِّ الإنجاز التي يقتضيها تطوير قدراتٍ مثل تلك.

لقد بدأ الجيش الصيني بالامتداد على نحوٍ أوسع. يشارك جيش التحرير الشعبي (People's Liberation Army (PLA)) في عمليات حفظ السلام في ستة بلدانٍ أفريقيةٍ وشرقٍ أوسطية. إن قوات البحرية الصينية قد قدمت المساعدة في عمليات إخلاء طارئةٍ في البحر الأبيض المتوسط، وعمليات مكافحة القرصنة في المحيط الهندي، وأسست قاعدةً

لوجستيةً في دجيبوتي، على القرن الأفريقي. مع هذا، نعتقد أن صميم المصالح الأمنية الصينية وقدراتها سيظل مُركَّزاً على منطقة غرب المحيط الهادئ وأن الصين لن تختار تحدي التفوق العسكري الأمريكي في مسارٍ أخرى.

على الرغم من السياسات الصينية الحذرة والنفعية (البرغماتية)، يظل خطر الصراع مع الولايات المتحدة قائماً، وسوف ينمو هذا الخطر من حيث الأهمية، وربما من حيث الاحتمال، مع ازدياد قوة الصين وحزمها في منطقة غرب المحيط الهادئ، وهي منطقة ذات أهمية حيوية. من هذا المنظور، نقوم بمراجعة مصادر الصراع التي نعتقد باحتمال تسببها بصدامٍ عسكريٍّ صيني-أمريكيٍّ خلال العشرين عاماً القادمة، منظمّةً في ترتيبٍ تنازليٍّ من جهة الاحتمال. إن هذه تظل نفس تلك التي عرّفنا بها قبل ستة أعوام، وإن كنا الآن نعتبر أن الصراع الناشئ في بحر الصين الجنوبي أكثر رجوحاً منه على صراعٍ يتناول تايوان.

ما زلنا لا نعتقد أن صراعاً عسكرياً صينياً-أمريكياً هو أمرٌ محتملٌ في أيٍّ من الحالات، لكن هامش الثقة لدينا أدنى بعض الشيء مما كان عليه قبل ستة أعوام. هذا الحكم كان وما زال يستند على رؤية أن الولايات المتحدة سوف تقوم على حدٍ سواء، بقفادي الاستفزازات غير الضرورية، والاحتفاظ بالقدرة على ردع السلوك الصيني الذي قد يؤدي إلى صدامٍ كهذا خلال هذه الفترة. تُضعفُ التطورات منذ عام 2011 هذه القناعة بعض الشيء. أعلن الرئيس باراك أوباما (Barack Obama) عن تحوّلٍ في الانتباه الأمريكي نحو شرق آسيا، ولكن الولايات المتحدة ما تزال ثقيلة الحركة بسبب الشرق الأوسط كما اضطرت إلى زيادة الالتزامات في أوروبا استجابةً للعدوان الروسي. في وقتٍ أقرب، رفض الرئيس دونالد ترامب (Donald Trump) (وهيلاري كلينتون [Hillary Clinton])، خصمه الديموقراطي في الحملة الرئاسية عام 2016) المُركَّب المركزي لمحور آسيا (Pivot to Asia) الذي أسسه أوباما، أي حلف الشراكة التجارية عبر المحيط الهادئ (Trans-Pacific Partnership trade pact).

نراجع في ما يلي، المصادر الجديرة بالاعتبار للصراع المسلح، ثم نستكشف النداءات العملياتية التي قد تقدمها هذه الصدامات، ومستلزمات

الدفاع والردع الناتجة عن ذلك، والوسائل غير العسكرية للحد من عداوات كهذه أو تفاديها.

المقامات الداعية إلى الصراع كوريا

نضع كوريا في أول القائمة لأنها أكثر مواقع الصراع احتمالاً في آسيا، وإن لم يكن بالضرورة لصراع صيني-أمريكي. في ظل معظم السيناريوهات، من غير المرجح أن تتدخل الصين للدفاع عن كوريا الشمالية، حليفها التي تزداد جفاءً، ولكن الصين قد تصبح بالفعل منخرطة في متابعة مصالحها الخاصة. الأحداث المحتملة تشمل هجوماً شمال كوري على كوريا الجنوبية، أو ضربة أمريكية استباقية للأصول النووية لكوريا الشمالية، أو الانهيار الفوضوي للنظام الكوري الشمالي.

منذ وفاة كيم جونج-إيل (Kim Jong-il) عام 2011، اشتدت التوترات في شبه الجزيرة. أحكم ابن الديكتاتور الراحل قبضته تدريجياً على السلطة، بينما ترتبط شرعيته بالتسريع في توسعة الترسانة النووية لكوريا الشمالية وبرنامجه للصواريخ الباليستية. لقد أطلق هذا الأمر إنذاراً شديداً في سيول وطوكيو وواشنطن، كما إنه أبلى بشكلٍ خطير علاقة بيونغيانغ (Pyongyang) المتردية في الأصل مع بيجين (Beijing). لقد أدى نمط التدابير الاستفزازية لكوريا الشمالية إلى زيادة احتمال دوامة التصعيد غير المقصود نحو الصراع في شبه الجزيرة، وحتى إلى ضربة أمريكية استباقية للأصول النووية لكوريا الشمالية. في حال صراع كهذا، من المرجح أن تسعى القوات الأمريكية والكورية الجنوبية إلى التقدم شمالاً حتى البعد الذي يكفي على الأقل لدفع الجيش الكوري الشمالي إلى خارج المدى الذي تطاله مدفعية سيول. إن أي مقدار إضافي تتقدمه القوات الأمريكية أو الكورية الجنوبية يُعَيِّد تلك النقطة، سوف يزيد من احتمال التدخل الصيني.

مع أننا وضعنا خطر الصراع مع كوريا الشمالية في موقع أعلى مما فعلنا قبل سنة أعوام، فإننا أصبحنا نجد أن احتمال انهيار النظام بشكلٍ تلقائي أقل رجواً. لقد أحكم كيم جونج-أون (Kim Jong-un) سيطرته، وقد تحسّن الاقتصاد بشكلٍ ملحوظ. تشير هذه التطورات إلى

أن كوريا الشمالية سوف تستمر على الأرجح في المستقبل المنظور. مع ذلك، قد ينبثق الانهيار الكوري الشمالي من اقتصادٍ منهار؛ أو انتقالٍ للسلطة مُتَنَازِعٍ عليه بعد وفاة كيم جونج-أون، الذي هو شابٌ ولكن صحته تبدو هشة؛ أو من هزيمة في حربٍ مع كوريا الجنوبية. في أي سيناريو من هذا النوع، يرجح أن يكون الوضع في كوريا الشمالية فوضوياً. قد يهاجر مئات الآلاف من المدنيين، وربما الملايين، باتجاه حدود كوريا الشمالية بحثاً عن الغذاء والأمن من الصدمات بين المجموعات المسلحة المتقاتلة. إن انهيار السيطرة المركزية قد يعرض للخطر أيضاً أمن ما لدى الشمال من أسلحةٍ للدمار الشامل وأصولٍ للصواريخ. بوسع الصين أن ترسل قواتٍ كبيرةً عبر نهر يالو (Yalu River) من أجل تنظيم تدفقات اللاجئين على الجهة الكورية من حدودها. إن المخاوف العملياتية المباشرة بالنسبة لقوات الولايات المتحدة في كوريا والقيادة المشتركة للقوات الموحدة (United States Forces, Korea, and Combined Forces)

(Command)، وربما أيضاً بالنسبة للصين، سوف تكون صَوْنٌ مواقع إطلاق الصواريخ الباليستية ومواقع أسلحة الدمار الشامل. إذا بقي أي أثر لجيش كوري شمالي متمسك، قد يكون من الضروري شلّ مدفعية الجيش الشعبي الكوري (Korean People's Army) البعيدة المدى التي تهدد سيول. بالنسبة لهذه المهمات، سوف تكون قوات العمليات الخاصة، والدخول عنوة، وقدرات النقل الجويّ مكلفةً أكثر مما هي عليه في العادة. في هذه الأثناء، سوف تنتظر الصين إلى إقحام القوات الأمريكية والكورية الجنوبية في شمال المنطقة الكورية المنزوعة السلاح (north of the Korean Demilitarized Zone) بقلق، وسوف تحرك القوات الخاصة بها إلى الداخل على الأرجح، إن لم تكن قد بدأت قبل ذلك، من أجل احتواء الفوضى واستباق استيلاء كوري جنوبي وأمريكي على البلد برمته على حدٍ سواء.

مع أن كوريا الجنوبية قد توفر قواتٍ وقدراتٍ كبيرةً لأي من سيناريوهات الصراع أو الانهيار، إلا إن هذه ستستلزم دعماً أمريكياً كبيراً. سوف يُطلَبُ من القوات البرية الأمريكية أن تساعد في الاستيلاء بسرعة على مواقع عديدة وتأمينها، بعضها ذات حدودٍ خارجيةٍ واسعة. سوف تكون قوات

العمليات الخاصة، والوحدات المخصصة الكيميائية، والبيولوجية، والإشعاعية، والنووية، والوحدات المخصصة للمتفجرات الشديدة القوة، غير كافية للتعامل مع الوضع. ستكون أرجحية المواجهات العرضية أو غيرها مرتفعة بين القوات الأمريكية والصينية، مع احتمال كبير للتصعيد. في ما يتجاوز الضغوط من أجل التدخل والتعامل مع النتائج المباشرة لكوريا شمالية منهارة، سوف تواجه الولايات المتحدة القضية الشائكة المتمثلة بالوضع النهائي المرجو: الاتحاد (النتيجة المفضلة بالنسبة لكوريا الجنوبية)، أو استمرار انقسام كوريا (تفضيل الصين).

بحر الصين الجنوبي

تقرض الصين درجةً ما من السيادة على كامل بحر الصين الجنوبي تقريباً، في مواجهة ادعاءاتٍ مُرَاجِمَةٍ من قِبَلِ دولٍ ساحليةٍ أخرى. على مدى السنين العديدة الماضية، اتخذت بيجين (Beijing) عدداً من التدابير العدوانية من أجل فرض ادعاءاتها. تشمل هذه وَضْعَ الصين لجهازٍ للحفر النفطِيّ في مياهٍ مُتَنَازَعٍ عليها مع فيتنام في شهر مايو/أيار عام 2014؛ والاستيلاء عام 2012 على مخاضة سكاربورو (Scarborough Shoal) من الفلبين (وهي حليفٌ في المعاهدة الأمريكية [للدفاع المشترك])؛ وبناء الجزر منذ عام 2014 على الأقل، على امتداد العديد من المعالم المُتَنَازَعِ عليها في بحر الصين الجنوبي، من أجل توسيع البنية التحتية العسكرية الصينية بحيث تشمل دفاعاتٍ جوية، وموانئ، وثلاثة مدارجٍ للطائرات؛ ونشر ما يسمّى بدوريات السيادة الجوية والبحرية المنتظمة على امتداد المنطقة.

إنّ الادعاءات التي تتزايد شدتها من قِبَلِ الصين بأنّ المنطقة جزءٌ من منطقتها الاقتصادية الحصرية، وخاضعةٌ بالتالي لدرجةٍ ما من السيطرة الصينية، تمثّل اختباراً للمعايير العالمية. من المبكر جداً معرفة ما إذا كان قرار المحكمة الدائمة للتحكيم (Permanent Court of Arbitration) الذي صدر في منتصف عام 2016، والذي حَكَمَ ضد الادعاءات الصينية، سوف يزيد أو يُنْقِص من احتمال مواجهةٍ إضافية³. ترفض بيجين رسمياً الاعتراف بشرعية ذلك الحُكْمِ ولكنها لا تتمكن من

تجاهل هذا القرار تماماً. من غير الواضح إذا كان حُكْمُ المحكمة الدائمة للتحكيم سوف يحدث الصين على انتهاج سبيل التفاوض أو الحوار مع المُدْعِينِ الآخرين بشكلٍ ثنائيٍّ أو متعدد الأطراف، أو تأجيل جولاتٍ إضافيةٍ من النشاطات التي فيها مزيدٌ من عرض القوة والتي فيها تعريضٌ بالحرب بدلاً عن ذلك في بحر الصين الجنوبي. مع ذلك، فالواضح أنّ هذا الجسم المائي أصبح نقطة تركيزٍ غير متوقعةٍ في المنافسة الجيو-استراتيجية الأمريكية-الصينية. كل طرفٍ لديه تصوّرٌ بشأن مبدأ موضوعٍ على المَحَكِّ: تنظر بيجين إلى هذا الأمر على أنه مسألة سيادةٍ وسلامةٍ إقليمية، بينما ترى فيه واشنطن قضية قانونٍ دوليٍّ أساسية، بما فيها من حرية الملاحة، وحقوق شركاء الولايات المتحدة في المنطقة، ومبدأ التسوية السلمية للنزاعات.

اعتماداً على طبيعة المواجهة وحِدَّتِها، قد تتراوح الأغراض الأمريكية من إنفاذ حرية الملاحة في مقابل جهدٍ صينيٍّ للسيطرة على الأنشطة البحرية في بحر الصين الجنوبي، إلى مساعدة الفلبين في الدفاع عن نفسها من هجمةٍ جويةٍ وبحرية، إلى وقاية تايلاند — وهي حليفٌ آخرٌ في المعاهدة — في حال حربٍ بريةٍ في جنوب شرق آسيا.

إنّ قدرة الصين على إظهار حضورٍ للقوة العسكرية في بحر الصين الجنوبي مستمرةٌ في التحسن. مع أنّ الطائرات المقاتلة ذات القواعد البرية لجيش التحرير الشعبيّ (PLA) يعوزها المدى المناسب لكي تعمل بشكلٍ فعالٍ بعيداً جداً عن الوطن، إلا إنّ الصين اشترت حاملةً للطائرات جاهزةً للعمل، وأعلنت عن ثانية، وتخطط لثلاثٍ إلى أربع حاملاتٍ إضافيةٍ خلال العشرين عاماً المقبلة. مع أنّ حاملات الطائرات الصينية هذه ستكون ضعيفةً بشكلٍ كبيرٍ في أيّ صراعٍ مسلحٍ مع الولايات المتحدة، كحال القواعد الصينية الجديدة على الجزر، إلا إنّ كِلا هذين الأصلين يوفران طرقاً لَبْسُطِ النفوذِ الصينيِّ وإلقاء تهديدٍ فيه تَوَعُّدٌ لدول جنوب شرق آسيا. إنّ قدرات الصين على إعادة التزويد بالوقود في الجو في تقدّمٍ أيضاً. تستمر الصين بالاستثمار بشدّةٍ في قوتها من الغواصات، التي تطرح بالفعل تهديداً للحاملات الأمريكية وغيرها من السفن السطحية. لقد بنت الصين كذلك أكبر قوةٍ في المنطقة من خفر السواحل، مع بعض أكبر

إنّ المهمات الأساسية بالنسبة للولايات المتحدة قد تشمل الحؤول دون اكتساب الصين للهيمنة الجوية والبحرية، والحد من تأثير صواريخ الهجوم البري لدى بيجين، وإنّ كلا المهمتين قد تستلزمان ضربات أمريكية لأهداف في البر الرئيسي. أما من جهة الصين، فإنها قد تتحسب كما يجب لتدابير أمريكية كهذه عن طريق ضرب الأصول الأمريكية في المنطقة بشكل استباقي.

شركاء تايبي (Taipei) الدبلوماسيين المتبقين؛ وعرض القوة العسكرية المتنامية، مثل نشر قاذفاتها في الطيران حول الجزيرة. سوف تبقى إمكانية الصراع عبر مضيق تايوان (Taiwan Strait) قائمة ما دام هذا الخلاف الأساسي قائماً.

قد يتخذ صراع عبر المضيق أشكالاً عدة، تتراوح من حصار صيني على الموانئ التايوانية، إلى مستويات متنوعة من قصف الأهداف في تايوان، وإلى محاولة غزو صريح. في حال أصبحت فيه الولايات المتحدة داخلة في هذا الأمر، سوف تكون أغراضها هي الحؤول دون الإرغام الصيني أو إخضاع تايوان، والحد من الضرر الذي يلحق بالجيش التايواني، والاقتصاد، والمجتمع، بقدر الإمكان. إنّ المهمات الأساسية بالنسبة للولايات المتحدة قد تشمل الحؤول دون اكتساب الصين للهيمنة الجوية والبحرية، والحد من تأثير صواريخ الهجوم البري لدى بيجين، وإنّ كلا المهمتين قد تستلزمان ضربات أمريكية لأهداف في البر الرئيسي. أما من جهة الصين، فإنها قد تتحسب كما يجب لتدابير أمريكية كهذه عن طريق ضرب الأصول الأمريكية في المنطقة بشكل استباقي.

مع التقدم في تحديث الجيش الصيني، فإنّ القدرة الأمريكية على تحقيق هذه المهمات بثقة أخذت بالتآكل. إنّ الصين تنتشر قدرات تهدد المنصات الأمريكية لحضور القوة البرية والبحرية — أي القواعد الجوية وحاملات الطائرات — بالإضافة إلى دفاعات تايوان نفسها. نتيجة لذلك، لقد أصبح الدفاع المباشر عن تايوان بالفعل محفوفاً بالتحديات، ويرجح أن تتزايد صعوبته خلال السنوات القادمة.

السفن ذات الهياكل البيضاء في العالم وأكثرها إشعاراً بالتهديد، والتي كان بعضها في الواقع فرقاطات لقوات البحرية تابعة لجيش التحرير الشعبي. في عام 2013، دمجت بيجين خمس وكالات منفصلة لإنفاذ القانون البحري في قوة واحدة ضخمة من خفر السواحل، تصرّفت بقوة وفي كثير من الأحيان، بعدوانية في مواجهة منتهكي ما تدّعي الصين أنه مياهها الإقليمية الخاضعة للسيادة وإبعادهم ومناطقها الاقتصادية الحصرية في بحر الصين الجنوبي.

في حال حصول صراع مسلح، سوف تكون المقاتلات السطحية الأمريكية عرضة لخطر كبير بعملها في بحر الصين الجنوبي. من جهة أخرى، إنّ إغلاق بحر الصين الجنوبي أمام الملاحة التجارية سيكون أشد تأثيره على الصين لأنّ حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين يملكون خطوطاً بحرية بديلة للتواصل خروجاً نحو المحيط الهادئ.

تايوان

منذ انتخاب الرئيس تساي إنغ-ون (Tsai Ing-wen) في يناير/كانون الثاني عام 2016، أصبحت العلاقات بين تايوان والصين متوترة بشكل متزايد بسبب تصور بيجين بأنّ تساي (Tsai) يرفض مساندة مبدأ الصين الواحدة (One China principle) الذي تجسد خلال توافق عام 1992 (1992 Consensus) الذي تم التوصل إليه بين ممثلين عن الطرفين. أعربت الصين عن امتعاضها من إدارة تساي عن طريق تجميد الاتصالات الرسمية عبر المضيق؛ والحد من السياحة التي تقصد تايوان؛ وسرقة بعض

الفضاء الإلكتروني

الصراع قد يبدأ وربما حتى قد يبقى في الفضاء الإلكتروني، في ما يكون على الأرجح استجابةً لزيادة شدة التوترات في أيّ من نقاط الاشتعال الجغرافية التي ذكرناها. بعد تنفيذه توغلاتٍ متكررةً في الشبكات الأمريكية من أجل انتشار البيانات الحساسة من دون أن يُعرَفَ عن الولايات المتحدة قيامها بعملياتٍ انتقاميةٍ في المقابل، قد يسعى جيش التحرير الشعبيّ (PLA) للحصول، ويحصل بالفعل، على صلاحية التدخل في جمع المعلومات الاستخباراتية لدى الولايات المتحدة ونشرها، في ما يتعلق بمجموعةٍ من البرامج الصينية الحساسة. قد لا يستوعب القادة الصينيون أنّ عملياتٍ مثل هذه تعرّفها الولايات المتحدة على أنها حربٌ إلكترونية، وأنها بالتالي ستؤدي إلى الرد. قد يعطل الهجوم أنظمةً تعتمد الولايات المتحدة عليها في المعلومات الاستخباراتية المهمة، بما في ذلك الإنذار. إذا وثّقت الولايات المتحدة من أنّ المهاجم هو جيش التحرير الشعبيّ، فإنها قد تقرر القيام بالرد — ضد الشبكات التي تدعم أنظمة النقل الصينية، على سبيل المثال، ويشمل ذلك الملاحة التجارية واللوجستيات العسكرية. التأثير على التجارة الصينية قد يكون فورياً. إضافةً إلى ذلك، بسبب أنّ الهجوم الصينيّ الأصليّ قد يكون أعطب قدرات الإنذار المبكر لدى الولايات المتحدة، فقد يُطلَبُ من القيادة الأمريكية في المحيط الهادئ (U.S. Pacific Command) زيادة جهوزية قواتها.

قد تستجيب الصين بتنفيذ هجمات "تدمير الأنظمة الإلكترونية" ("القتل الناعم" [soft kill]) (مثلاً، تشويش الروابط) على الأقمار الاصطناعية الأمريكية التي تخدم شبكة القيادة والتحكم والاتصالات

والحوسبة والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (C4ISR) في المحيط الهادئ، والتي قد ترد الولايات المتحدة عليها بالمثل. بسبب ما قد يتبيّن من محدودية قيمة كلاً من الدفاعات الشبكية الصينية والأمريكية في مقابل هجماتٍ كبيرةٍ ومتطورةٍ مثل هذه، قد يلجأ كلا الطرفين إلى هجماتٍ مضادةٍ أولاً في استعادة الردع. في التصعيد المترتب على ذلك، يمكن أن تعانِي الصين والولايات المتحدة على حد سواء من أعطالٍ مؤقتةٍ لكنّ كبيرةٍ في الشبكات المهمة، مما يسرّع الصدمات في أسواق الأسهم والعملات والائتمان والتجارة. مع أنّ كلا الطرفين قد يتفاديان التصعيد نحو القوة المسلحة، فإنّ الضرر الاقتصاديّ قد يكون كبيراً. لم تحصل خسارة في الأرواح — وإنما ضررٌ واسعٌ فقط، واشتدادٌ في التنافر، و فقدانٌ للثقة في الأمن الشبكيّ. لن يكون هناك رابح.

في أيّ صراعٍ صينيّ-أمريكيّ مسلح، يكون لجوء كلا الطرفين إلى العمليات الهجومية الإلكترونية ضد الأنظمة التي يعتمد عليها الآخر من أجل القيادة والتحكم والاتصالات والحوسبة والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع واللوجستيات أمراً مرجحاً للغاية. بالفعل، إنّ كلا الطرفين يدمجان خططاً لعملياتٍ كهذه في خطط الحرب. هناك أيضاً خطرٌ هو أنّ العمليات الهجومية الإلكترونية، التي يُقصد منها أن تكون بديلاً عن الهجوم الحركي، يمكن أن تُفهمَ بصورةٍ خاطئةٍ على أنها تمهيدٌ لهجومٍ كهذا ويمكن أن تسبب صراعاً مسلحاً.

اليابان

العلاقات الصينية-اليابانية خلافيةٌ لأسبابٍ عدة: النعمة الصينية على

في أيّ صراعٍ صينيّ-أمريكيّ مسلح، يكون لجوء كلا الطرفين إلى العمليات الإلكترونية في الفضاء الإلكتروني ضد الأنظمة التي يعتمد عليها الآخر من أجل القيادة والتحكم والاتصالات والحوسبة والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (C4ISR) واللوجستيات أمراً مرجحاً للغاية. بالفعل، إنّ كلا الطرفين يدمجان خططاً لعملياتٍ كهذه في خطط الحرب.

العدوان الياباني في الماضي، التي فاقتها ازدواجية طوكيو بشأن الإقرار بالعدوان؛ والنزاعات الإقليمية المستمرة على جزر سنكاكو/دياويو (Senkaku/Diaoyu Islands)، والادعاءات البحرية المتداخلة؛ والقلق المتصاعد لدى اليابان بشأن نمو القوة الصينية واستعدادها لاستخدام وسائل إرغامية؛ وقناعة متزايدة في كلا البلدين بأنهما متورطين في منافسة جيو-استراتيجية أوسع، تتجاوز أي نزاع بالخصوص. إن مظاهر ملموسة حديثة العهد لهذه المنافسة تشمل إعلان الصين في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2013 عن منطقة تمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي (Air Defense Identification Zone [ADIZ]) الأولى لديها فوق مساحة واسعة من بحر الصين الشرقي، الذي يشمل جزر سنكاكو/دياويو (ويتداخل مع منطقة تمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي اليابانية). بالإضافة إلى ذلك، تقوم طائرات جيش التحرير الشعبي (PLA) وزوارقه البحرية بدوريات حازمة في جوار هذه الجزر المتنازع عليها بشكل منتظم.

قد ينشأ الصراع المسلح من صدام بحري أو جوي في بحر الصين الشرقي، وهو خطرٌ تفاقم بسبب الوقع المتسارع لعمليات الاعتراض الجوي في منطقتي تمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي المتداخلتين. بينما يرجح أن تعمل الولايات المتحدة على تخفيف التصعيد في أي مواجهة من هذا النوع، فإن الغرض الأمريكي الأساسي سوف يكون المساعدة في الدفاع عن اليابان. إن فعل هذا الأمر سوف يستلزم عمليات عسكرية للحد من الضرر على اليابان، ولتأسيس (أو إعادة تأسيس) تفوق في المجالين الجوي والبحري. قد يستلزم ذلك ضربات لأهداف على البر الرئيسي. القدرات العسكرية المتنامية لدى الصين سوف تزيد بانتظام من تكاليف الانخراط الأمريكي في أي حدثٍ محتملٍ كهذا، وترفع مستوى المخاوف في اليابان بشأن استعداد الولايات المتحدة للتدخل لصالحها. مع ذلك، يجب أن يظل الدفاع المباشر عن اليابان حاملاً للمصداقية.

من غير المرجح أن ترغب الصين في حربٍ مع اليابان، والعكس صحيح، لذا فمن المرجح أن تكون الاستجابة الأولية لأي صدامٍ عبارة عن جهدٍ يهدف إلى تخفيف التصعيد. سوف ترغب الولايات المتحدة بالاستمرار بالمشاورة عن كثبٍ والتخطيط المشترك مع اليابان لكي تبقى

في موقعٍ يسمح لها بإحباط أو تخفيف التصعيد في أي صدامٍ قد يحصل.

الهند

إن الصراع المسلح بين الصين والهند قد تسببه حادثة على طول حدودهما الخلاقية منذ وقتٍ طويل؛ أو نزاعٍ بشأن كيفية الاستجابة المتعلقة بدولةٍ مجاورةٍ منهارٍ مثل ميانمار (Myanmar)؛ أو مُنْتَجاً جانبياً لحربٍ بين باكستان والهند. من المرجح أن تتفادى الولايات المتحدة الانخراط المباشر في أي صراع كهذا بينما قد تبسُّط دعماً دبلوماسياً للهند، فتزودها خفيةً بالمعلومات الاستخباراتية والمعدات العسكرية. إن غرضاً أمريكياً بارزاً قد يكون تفادي أي لجوءٍ للأسلحة النووية — وهو تهديدٌ حادٌ إذا كان لباكستان أن تكون طرفاً في الصراع — بينما تتفادى أيضاً انتصاراً صينياً صريحاً. في حال صراعٍ كبيرٍ بين الصين والهند (ومعظم الأحداث المحتملة التي ذُكرت في الأعلى)، فإن إخلاء غير المقاتلين من الأمريكيين والمتحالفين سوف يطرح تحدياً عملياً كبيراً. قد تلزم مكوناتٌ جويةٌ وبحريةٌ كبيرة، وهذه يمكن نشرها فقط بإذنٍ من الحكومات المعنية.

التداعيات العملية

بالنسبة للأحداث المحتملة الكورية، ستدعو الحاجة للقوات الأمريكية البرية، والجوية التكتيكية، والضاربة، وقوات العمليات الخاصة؛ بالنسبة للصراع على تايوان، سوف يُحتاج إلى مجموعةٍ كاملةٍ من القوات البحرية والجوية؛ بالنسبة لبحر الصين الجنوبي، سوف يُحتاج للتفوق البحري الأمريكي. إن الغواصات الصينية تمثل تهديداً متنامياً للسفن الأمريكية السطحية، بغض النظر عن التفوق الأمريكي على القوات البحرية الصينية. بالإضافة إلى ذلك، هذه الأحداث المحتملة يمكن أن تُلقِي بمتطلباتٍ ثقيلةٍ على قدرات القيادة والتحكم والاتصالات والحوسبة والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (C4ISR) لدى الولايات المتحدة نظراً للمسافات، والشدة المحتملة، ومفاهيم العمليات (CONOPS) لدى الولايات المتحدة. أخيراً، إن تحسين وتوسيع قوات الصواريخ الصينية يطرح مشاكلَ عسكرية-عمليةً بالنسبة للولايات المتحدة والقوات المتحالفة، ولا يمكن حلها عن طريق الدفاع الصاروخي

بالتكنولوجيات الحالية.

في ما سوى كوريا، لا تستدعي الأحداث المحتملة قواتٍ أمريكيةٍ بريةٍ كبيرة. الانخراط الأمريكي في حربٍ بريةٍ واسعة النطاق في أيِّ مكانٍ آخر من شرق آسيا غير مرجح. من جهةٍ أخرى، إنَّ صراعاً في شبه الجزيرة الكورية ومتعلقاً بها سوف يكون الأهمَّ شأناً من أيِّ من هذه الأحداث المحتملة. إنَّ مكافحة تهديد كوريا الشمالية النووي سوف تبقى أولوية الولايات المتحدة الأكثر إلحاحاً في المنطقة.

حتى مؤخراً، كانت نقاط الضعف العسكرية-العملياتية لدى الصين هي عقيدةٌ موحدةٌ سيئة، وكذلك سوء التخطيط والقيادة والسيطرة. لقد عقلنت الإصلاحات العسكرية الصينية التي ابتُهر بها عام 2016 قيادةً وسيطرة جيش التحرير الشعبي (PLA) عن طريق تأسيس مسارحٍ قياديةٍ لكلِّ من سيناريوهات الصراع الإقليمي التي نوقشت في الأعلى؛ كلَّفت هذه المسارح بوظائف التخطيط واللوجستيات والتعبئة والاستخبارات من أجل دعم العمليات المشتركة في المسارح الموكَّلة إليها، بينما أصبحت الأجهزة الآن مسؤولةً عن تدريب القوات الصينية وتجهيزها بالمعدات. هذه الإصلاحات لها أيضاً مفعول نقل جيش التحرير الشعبي من قوةٍ يغلب عليها الطابع البري إلى واحدةٍ تملك قدراتٍ بحريةً وجويةً مُحسَّنةً بشكلٍ كبير.

إنَّ الدفاع المباشر من جهةٍ قوةٍ أمريكيةٍ في كل هذه الأحداث المحتملة مُجدٍ في الوقت الحاضر ولكنَّ الجدوى تتضاءل في غالبيتها. هذا الأمر نتيجةً إلى حدٍّ كبير، لأعداد أنظمة الصواريخ الصينية وتوجيهاتها الجغرافية. إنَّ إعادة توحيد تايوان سوف تبقى التأثير الأكثر ضبطاً للحجم والأكثر قدرةً على تشكيل تطور القوة الصينية. إنَّ ضرب الجزيرة بعنفٍ بالصواريخ الباليستية وصواريخ كروز قد بات بالفعل في صميم القدرات الصينية، ولكنَّ الشروع بقوةٍ هجوميةٍ كبيرة، وحمايتها، وإنزالها، أمرٌ أقلَّ تيقناً بكثير، مع افتراض مشاركةٍ أمريكيةٍ في الدفاع عن الجزيرة. لقد أنزلت الصين إلى الميدان صواريخاً باليستيةً مضادةً للسفن وتملك أجهزة الاستشعار التي تُمكن من تتبُّع القوات البحرية الأمريكية. يمكن لطائرات القتال، والقيادة والسيطرة، والاستطلاع، أن تتخذ لنفسها قواعدٍ في ثلاثة مطاراتٍ جزيرية في بحر الصين الجنوبي، ضعيفةً على نحوٍ لا يقبل

الإنكار. حاملات الطائرات الصينية، الضعيفة هي الأخرى، سوف تُعقد مع ذلك تخطيط وعمليات القوات الأمريكية.

إنَّ التهديدات الجوية والصاروخية ضد القواعد الأمريكية في الساحة سوف يتزايد، لكنَّ هيمنة الولايات المتحدة في المجال البحري، لاسيما تحت سطح البحر، ستستمر. مع الزمن، ستتمكن الصين من زيادة ميزتها في منع الوصول حيث هي حالياً والتوسع باتجاه المحيط الأطلسي وشمال شرق آسيا، وبشكلٍ متزايد، نحو جنوب شرق آسيا على حدٍّ سواء. باختصار، يرجح أن تصبح القوات الأمريكية العاملة في الأمام أكثر ضعفاً.

مصاعب الدفاع المباشر يمكن أن تُعقد بشكلٍ إضافيٍّ بسبب الهجوم الإلكتروني الصيني وأسلحة الصين المضادة للأقمار الاصطناعية (ASAT)، نظراً لاعتماد القوات الأمريكية ومفاهيم العمليات لديها على القيادة والتحكم والاتصالات والحوسبة والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (C4ISR) المتصلة بالشبكة الحوسبية والفضائية. لهذا السبب، يبدو أنَّ جيش التحرير الشعبي يظن أنَّ العداوات في الفضاء والفضاء الإلكتروني ستكون من مصلحة الصين ولهذا السبب، فإنه قد يبادر بها في سياق حربٍ أوسع. إنما، مع مضي الزمن، ومع بسط الصين مُتتاول القوات الخاصة بها، والقيادة والتحكم والاتصالات والحوسبة والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع الخاصة بها إلى داخل المحيط الهادئ، فإنها ستصبح ضعيفةً إزاء الهجوم الإلكتروني الأمريكي وأسلحة المضادة للأقمار الاصطناعية. على أيِّ حال، إنَّ أيِّ صراعٍ صينيٍّ-أمريكيٍّ مسلحٍ سيتأثر بشكلٍ متزايد، إن لم نُقل يُقرَّر، بالحرب في هذه المجالات الجديدة.

إنَّ الزيادات في المساحة التي تغطيها القدرات الصينية على منع الوصول/منع دخول المنطقة (A2/AD) سيدفع الولايات المتحدة إلى تشديد دفاعات القواعد؛ وإعادة موضعة القوات على مسافاتٍ أبعد؛ وزيادة مدى الأسلحة الخاصة بها؛ واستهداف قاذفات الصواريخ، وأجهزة الاستشعار، وغيرها من القدرات الصينية على البر الرئيسي. مع اتجاه جيش التحرير الشعبي إلى مزيدٍ من الاعتماد على القيادة والتحكم والاتصالات والحوسبة والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع المتقدمة، على الولايات المتحدة أن

إنّ مساريّن للتصعيد أكثر جدارةً بالاعتبار وأكثر تناسبية بالنسبة للولايات المتحدة، وهما تعطيل الأقمار الاصطناعية الصينية وتعطيل الشبكات الحوسبية الصينية، بدءاً بتلك الأقمار الاصطناعية التي تمكّن القوات الصينية من العمل.

تتظر أيضاً في ضرب الأقمار الاصطناعية الصينية والشبكات الحوسبية. سوف تستلزم هذه الاتجاهات بالتالي أن يوسّع كلا الطرفين خياراتهما من الأهداف من أجل تحقيق الهيمنة على هدفٍ جغرافيٍّ معيّن، وإن كان محدوداً.

قد تكون الولايات المتحدة قادرةً على الحد من الاعتماد على التصعيد أو تأخيره عن طريق التحول نحو منصاتٍ أقلّ ضعفاً: الطائرات بدون طيار ذات المدى الأبعد والتي تنفّذ الضربات الدقيقة، والسفن الحاملة للطائرات بدون طيار ذات المدى الأبعد، والغواصات، مترافقاً مع تُوْرُعٍ إضافيٍّ للقواعد وتدفقات القوة.⁴ فضلاً عن ذلك، قد يطرح تحسينٌ إضافيٌّ في قدرات الأسلحة الأمريكية المضادة للأقمار الاصطناعية والحرب الإلكترونية، الملازمة للعمليات العسكرية، مشاكلٍ لجيش التحرير الشعبيّ إن هي أُدمِجت كما ينبغي في مفاهيم العمليات (CONOPS) الأمريكية لخوض الحروب. لكنّ باستثناء التطورات التكنولوجية غير المتوقعة، لن يكون تمويل هذه الاتجاهات إلى ما لا نهايةً مما هو ممكنٌ أو ميسور التكلفة بالنسبة للولايات المتحدة. مع الزمن، ستشعر الولايات المتحدة بالحاجة للاعتماد بشكلٍ متزايدٍ على قدراتها الأكثر نأياً والأقلّ ضعفاً. مع تراجع قابلية البقاء بالنسبة للعمليات الأمامية الأمريكية، يجب أن يزيد نطاق الضرب. سيتحول التشديد العسكريّ-العملياتيّ الأمريكيّ في غرب المحيط الهادئ بالتالي من الدفاع المباشر المحدود جغرافياً إلى استجاباتٍ ذات طابعٍ تصعيديٍّ أعلى، وفي آخر الأمر، عندما لا تعود هذه نفسها تكفي، من الردع المستند إلى منع الوصول إلى الردع المستند إلى التهديد بالعقاب، بحيث تُوثر سرعة التحول أولاً على الأحداث المحتملة التي تخص تايوان. سوف يحرك هذا الأمر الولايات المتحدة نحو

خيارٍ بين التصعيد — والردع المستند إلى مخاوف الصين من التصعيد — وعدم التورط في عداواتٍ بقرب الصين، من شأنها استجلاب صراعٍ مسلحٍ مباشر.

إنّ التصعيد قد ينتهج عدة مسارات. نبتدئ بأشدها، وهو أنّ الولايات المتحدة قد توضح بشكلٍ أكبر ما قد كان موجوداً ضمنياً بخفوتٍ في استراتيجيتها تجاه الصين: التهديد باستخدام الأسلحة النووية إنّ فشل الدفاع التقليديّ. إنّ هذا سيعني إعادة إحياء استراتيجية الاستجابة المرنة التي تم تطويرها لأغراض الساحة الأوروبية من أجل تسوية التوازن مع المزايا السوفييتية التقليدية. مع هذا، فقيام الصين بغزو أيّ حليفٍ للولايات المتحدة في معاهداتها مستبعدٌ جداً، كما إنّ المخاطر في الأحداث الآسيوية الأكثر جدارةً بالاعتبار لا تكاد تكون مُحتملةً بما يكفي لتبرير أول استخدامٍ للأسلحة النووية، لاسيما ضد بلدٍ مثل الصين، الذي يملك قدرةً مؤكّدةً على رد الضربة الأولى. لم تستخدم الولايات المتحدة الأسلحة النووية للدفاع عن كوريا الجنوبية عام 1950، عندما كادت أن تُكسَحَ بالكامل تقريباً، أو لإنقاذ جنوب فيتنام عام 1975، ويبدو من غير المحتمل أن تلجأ الولايات المتحدة إليها في أكثر الأحداث المحتملة الآسيوية المستقبلية ما عدا أن يكون ذلك استجابةً لهجومٍ نوويّ.

إنّ مساريّن للتصعيد أكثر جدارةً بالاعتبار وأكثر تناسبية بالنسبة للولايات المتحدة، وهما تعطيل الأقمار الاصطناعية الصينية وتعطيل الشبكات الحوسبية الصينية، بدءاً بتلك الأقمار الاصطناعية التي تمكّن القوات الصينية من العمل. إنّ خطط العمليات الهجومية الإلكترونية أصبحت مُدمِجةً في مفاهيم العمليات الأمريكية لخوض الحروب — من أجل تعطيل الأنظمة الحوسبية التي يعتمد عليها منع الوصول/منع دخول

المنطقة لدى الصين، على سبيل المثال. لكن في ميادين الفضاء والفضاء الإلكتروني، يسهل تخيل كيف للعداوات أن تبدأ أكثر من تخيل كيف لها أن تنتهي — من المحتمل جداً، بهجمات من الجهتين على أنظمة فضاء ثنائية الاستخدام، وشبكات لها تطبيقات مدنية وعسكرية، وهو خطر ينبغي أن يعطي الطرفين سبباً للتريث.

مما يزيد في تعقيد المشكلة هو أن كلا هذين المجالين تسهل مهاجمتهما؛ أي أن الأقمار الاصطناعية والشبكات الحوسبية على حد سواء، حمايتهما من المهاجمين الشديدي الاقتدار صعبة جداً وعالية التكلفة. حتى لو كانت الولايات المتحدة تملك قدرات أسلحة متفوقة مضادة للأقمار الاصطناعية وقدرات متفوقة في الحرب الإلكترونية، فإنها عرضة لأن تعاني بنفس قدر معاناة الصين على الأقل في تصعيد يتناول الفضاء والفضاء الإلكتروني، نظراً لاعتماد الولايات المتحدة الأعلى درجة على هذين المجالين في المهمات العسكرية والاستخباراتية وفي سلامتها الاقتصادية.

ربما يكون أكثر مسار للتصعيد العسكري معقولية بالنسبة للولايات المتحدة — الحامل للمصادقية إلى الحد الأقصى والأكثر أحادية من حيث آثاره — هو مسار الضربات الدقيقة التقليدية ضد عملية خوض الحروب لدى الصين، وضد الأهداف الدائمة للحروب على البر الرئيسي. إن تنفيذ ضربات كهذه يرجح أن يكون محفوفاً بالتحديات إلى درجة كبيرة من الناحية العملية، وقد يتسبب بتصعيد مضاد كبير من قبل الصين. بالقدر الذي يسمح بتنفيذ ضربات كهذه انطلاقاً من منصات قابلة للبقاء، أو في ما يتجاوز نطاق الصواريخ الصينية المتوسطة المدى، قد تتمكن الولايات المتحدة من التصدي لدفاعات الصين في مجال منع الوصول/

منع دخول المنطقة. لكم من الوقت يمكن بسط مزاياء كهذه في ما يتجاوز عقداً آخر تقريباً، هو سؤال يعتمد على الوقت اللازم للصين من أجل بسط مُتداول قدرات المراقبة والاستهداف والضرب لديها. نظراً للقدرة الاقتصادية والتكنولوجية التي تستبطنها الصين، قد لا يكون الجواب مريحاً بالنسبة للتخطيط الأمريكي الطويل الأمد.

إن الصعوبة المتزايدة في ضمان الدفاع المباشر قد تكون مهمة الشأن حتى وإن تم تقادي العداوات الصينية-الأمريكية، لأن هذا الاتجاه قد يثير القيام بمجازفات من جهة الصين، ويزيد من الزواجر بالنسبة للولايات المتحدة، ويضعف حسم جيران الصين في مواجهة صين أكثر إصراراً على تسوية النزاعات وفقاً لشروطها. من جهة أخرى، معظم جيران الصين يمتون من الناحية الاقتصادية ومن حيث التطور التكنولوجي، وقد يختار بعضهم مجارة مجالات التقدم الصيني في الميدان العسكري من حيث النوعية، إن لم يكن من حيث الكمية.

الإجراءات ما سوى العسكرية

إن قدرة الولايات المتحدة على ضمان الدفاع عن أصدقائها وحلفائها في محيط الصين ستتضاءل على امتداد العقد القادم. ما لم تتمكن الولايات المتحدة من تطوير ونشر منصات ضاربة أقل ضعفاً بشكل أساسي، و/أو أنظمة ضاربة بعيدة المدى، وحتى ذلك الحين، فإن هذا الأمر يمكن التعويض عنه فقط باستعداد أمريكي لاستخدام التصعيد الأفقي والعمودي. إلا إن للصين أيضاً خيارات في هذا الشأن. بالنسبة للولايات المتحدة، إن استراتيجية تستند إلى التصعيد، وفي نهاية المطاف، إلى الردع عن طريق العقاب، تعني القيام بمجازفات أكبر في المستقبل من أجل تحقيق نفس

إن أي صراع صيني-أمريكي من المرجح أن يخاض بالقرب من الصين وبعيداً عن الولايات المتحدة. بالنسبة للولايات المتحدة، وعلى الأرجح بالنسبة للصين، إن الضرر الأكبر يُحتمل أن يصيب المجال الاقتصادي.

الأغراض التي كانت في الماضي. قد لا تبرر بعض المصالح الأمريكية في المنطقة زيادةً في المجازفات. يشير هذا الأمر إلى الحاجة لاستكمال الردع العسكري بأشكالٍ أخرى من الصد والمقاومة والإقناع.

الحرب الاقتصادية

إنَّ أيَّ صراعٍ صينيٍّ-أمريكيٍّ من المرجح أن يُخاضَ بالقرب من الصين وبعيداً عن الولايات المتحدة. بالنسبة للولايات المتحدة، وعلى الأرجح بالنسبة للصين، إنَّ الضرر الأكبر يُحتمل أن يصيب المجال الاقتصادي. لأغراض المقارنة، يُقدَّر أن تكون الحرب العالمية الثانية (World War II) قد كلفت العالم تراجعاً دائماً في إجمالي الناتج المحلي (GDP) قدره 4 في المئة تقريباً من جراء التجارة التي تعرضت للخسارة وحدها.⁵ تسعة بلدان أوروبيةٍ ومعها اليابان شهدت تراجعاً تفوق العشرين في المئة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد (real per capita GDP)، بلغ بالنسبة لبعضها 64 في المئة (ألمانيا واليونان).⁶ في حال صراعٍ صينيٍّ-أمريكيٍّ، سوف يَنبُجُ ضررٌ اقتصاديٌّ كبيرٌ ومتبادلٌ حتى وإن تحاشى الطرفان استخدام الأسلحة الاقتصادية. إنَّ اقتصاديَّي الصين والولايات المتحدة مرتبطان ببعضهما وبسائر العالم بطريقةٍ ليس لها ما يوازيها في التاريخ. هذا الاعتماد المتبادل بوسعه أن يكون رادعاً قوياً بشكلٍ هائل، وفي الواقع، هو شكلٌ من أشكال الدمار الاقتصادي المتبادل المؤكد (mutually assured economic destruction [MAED]). حالياً، يستقر توازن التفوق عند الولايات المتحدة، لكن حتى الربح في منافسة كهذه سوف يتمنى لو أنه كان قد جرى تفاديها.

إنَّ طريقة عمل الدمار الاقتصادي المتبادل المؤكد (MAED) تختلف بعض الشيء عن الدمار المتبادل المؤكد (MAD) الكلاسيكي. من الممكن نظرياً على الأقل الحد من التصعيد في صدامٍ عسكريٍّ بحيث لا يتجاوز مستوى ما دون النووي. إنَّ وضع حدٍّ للتبعات الاقتصادية لحربٍ صينية-أمريكيةٍ كبيرةٍ سوف يكون أكثر صعوبةً بكثير. لن تستمر الصين في شراء الدَّين الحكومي الأمريكي في وقتٍ تتصادم فيه قوات البحرية الأمريكية والصينية في مكانٍ ما على مسافةٍ من تايوان أو في بحر الصين الجنوبي.

لن تقوم شركة آبل (Apple) بشحن الألواح الذكية (iPads) في سفنٍ من مصانعها في الصين. سوف تتوقع الأسواق التعطيل الواسع النطاق في التجارة الأمريكية-الصينية والتجارة العالمية، وتسرع في التبعات، مهما بلغ مقدار سعي بيجين وواشنطن للحد من الضرر.

في حال حربٍ صينية-أمريكيةٍ كبرى، فإنَّ كل التجارة الصينية المحمولة بحراً يمكن أن تتأثر، بينما تعاني التجارة الأمريكية مع الصين وحدها. قد يَنبُجُ عن هذا تأثيرٌ سلبيٌّ أكبر بكثيرٍ على إجمالي الناتج المحلي الصيني (حتى 25 في المئة، نقلاً عن تقريرٍ حديثٍ أصدرته مؤسسة RAND) من ذلك الذي قد يصيب الولايات المتحدة (5 في المئة، نقلاً عن نفس التقرير).⁷ لكن، كما في حال الدمار المتبادل المؤكد، حتى الطرف الأكثر ضعفاً يكسب بعض المنفعة الردعية من الدمار المتبادل وإن لم يكن مؤزراً بالتساوي.

هل بوسع الحرب الاقتصادية توفير بديلٍ عن الصراع المسلح؟ إنَّ العقوبات، حتى عندما لا تكون فعالةً بالكامل أو بسرعة، كانت تقليدياً، خياراً مفضلاً بالنسبة للولايات المتحدة عندما تكون المخاطر، وسوء الفاعلية من حيث التكلفة، وانثام السمعة المرتبطة جميعها بالقوة العسكرية كبيرةً جداً. لكنَّ الصين بعيدة كل البعد عن أن تكون تقليدية، نظراً لنطاق وحدّة الاعتماد الاقتصادي الصيني-الأمريكي المتبادل. إنَّ خسارة الإيرادات من التصدير بالنسبة للصين؛ وخسارة القدرة على الوصول إلى أسواق المال العالمية؛ وخسارة القدرة على الوصول إلى الفرص التربوية العلمية والمرتبطة بالتكنولوجيا في الخارج، ونقل التكنولوجيا، والواردات ذات الأهمية الكبيرة (النفط، والأغذية، والسلع)، سوف يكون لها تأثيرٌ وبيئٌ على استقرارها الاقتصادي، وبشكلٍ مُحتمل، على استقرارها الداخلي. لكنَّ آثار حربٍ اقتصاديةٍ واسعة النطاق على أسواق الأسهم والائتمان الأمريكية، والاستثمار، والاستهلاك، والتوظيف — بينما يشكل نسبةً مئويةً أقل من إجمالي الناتج المحلي — إلا إنه سيكون مدمراً أيضاً، ودائماً. إنَّ وصفاً أدقَّ لحربٍ اقتصاديةٍ ضد الصين هو أنها حربٌ اقتصاديةٍ مع الصين، التي هي أحد دائني الولايات المتحدة الرئيسيين في الخارج، ومصدرٌ للسلع المُصنَّعة. إنَّ حرباً كهذه ستؤدي على الأرجح إلى انقباضٍ عالميٍّ أسوأ

إنّ الوسيلة الأكثر فعاليةً لردع العدوان الصيني على تايوان تكون عن طريق قيام الجزيرة بالتركيز على رفع مستوى قدرات منع الوصول/منع دخول المنطقة (A2/AD) الخاصة بها. إنّ تحديث وتوسيع عدد صواريخ كروز المضادة للسفن التي تملكها تايوان قد يجعل كلفة محاولة غزو برمائي من قبل الصين مرتفعةً بشكلٍ غير مقبول.

البحرية النائية وتتبعها. الاندماج في الاستخبارات الأمريكية البعيدة المدى، وكذلك في المراقبة والاستطلاع وفي القيادة والسيطرة المتقدمين، يمكن أن يسمح للأمم الشريكة بطرح تحدٍّ كبير أمام العمليات البحرية الصينية. بوسع الولايات المتحدة تحسين قدرات منع الوصول/منع دخول المنطقة (A2/AD) لدى شركائها عن طريق توفير صواريخ أرض-أرض، وصواريخ مضادة للسفن، وطائرات بدون طيار، من أجل المساعدة في القيادة والتحكم والاتصالات والحوسبة والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (C4ISR) وغير ذلك من خيارات ضرب المدى الأبعد.⁷ بالتالي، على سبيل المثال، إنّ الوسيلة الأكثر فعاليةً لردع العدوان الصيني على تايوان تكون عن طريق قيام الجزيرة بالتركيز على رفع مستوى قدرات منع الوصول/منع دخول المنطقة، الخاصة بها. إنّ تحديث وتوسيع عدد صواريخ كروز المضادة للسفن التي تملكها تايوان قد يجعل كلفة محاولة غزو برمائي من قبل الصين مرتفعةً بشكلٍ غير مقبول.

في معرض السعي لتحفيز اعتماد أكبر على النفس محلياً، ستحتاج الولايات المتحدة إلى تفادي شركئين مُحتمَلين. أولاً، إنها سترغب بتفادي بسط الضمانات التي تُنقِصُ في الواقع من الحوافز لجهود محلية كبيرة في الدفاع. ثانياً، سترغب الولايات المتحدة بتفادي الجهود التي تؤدي إلى اصطاف شرق آسيا ضد الصين — وهو أمرٌ قد كانت الولايات المتحدة حريصةً على عدم القيام به حتى الآن، لأنّ من شأنه تحفيز سباقٍ للتسلح مع الصين، والذي ستكون الولايات المتحدة مضغوطةً بشدةٍ من أجل الريح فيه، على الأقل إقليمياً.

بدرجة كبيرة من ذلك الذي حصل في فترة 2008-2009. هل بوسع الولايات المتحدة تصميم إجراءات اقتصادية تتمكّن من ضرب الصين بقسوة غير متناسبة، حتى مع الإقرار بالتأثير على اقتصادات الولايات المتحدة والعالم؟ إنّ إجراء كهذا قد يكون عبارةً عن التدخل في شحنات النفط المحمولة بحراً نحو الصين. لكن طرق نقل النفط وترتيباتها قائمةٌ بحيث أنّ المنطقة بكاملها، ويشمل ذلك اليابان، سوف تعاني درجةً ما من التعطيل نتيجةً لحصار أمريكي على التجارة الصينية في مكانٍ ناءٍ. إنّ الصين هي أيضاً في طور توسيع احتياطها النفطي الاستراتيجي وبناء خطوط أنابيب النفط والغاز تصل إلى آسيا الوسطى من أجل التخفيف من مخاطر كهذه. على سبيل المثال، توفر تركمانستان بالفعل ما يقارب نسبة 31 في المئة من الغاز النفطي للصين (وهو يشمل الغاز الطبيعي). أخيراً، كما اليابان عام 1941، يرجح أن تستجيب الصين بقوة لأي محاولة أمريكية لقطع وارداتها النفطية.

بناء القدرة لدى الشركاء

للولايات المتحدة حلفاء قادرون جداً في المنطقة — اليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، بالإضافة إلى شركاء حاليين ومُحتمَلين غير هؤلاء، ممّن هم على درجة عالية من الارتياح والقلق بشأن قوة الصين وحزمها المتناميين. إنّ حلفاء الولايات المتحدة وشركاءها قلقون لسببٍ وجيه. إنّ العديد من الأمم الشرق آسيوية الشريكة تملك بالفعل صواريخ كروز المضادة للسفن، وقد تُستكمل هذه يوماً ما بالصواريخ الباليستية. إلا إنّ هؤلاء الشركاء يملكون قدراتٍ محدودةً في العثور على الأهداف

الحد من المقامات الداعية إلى الصراع الصيني-الأمريكي

مع تحول الدفاع المباشر عن المصالح الأمريكية في محيط الصين إلى أمرٍ محفوفٍ بالمزيد من التحديات، ومع ارتفاع تكاليف التصعيد الأقليمي أو العمودي، قد يتزايد تجرد الولايات المتحدة من بدائلٍ عسكريةٍ جيدةٍ في الأحداث المحتملة الإقليمية التي تشمل القوات الصينية. قد يلقي هذا الأمر بثقله ضد الانخراط الأمريكي في الحالات التي لا تكون فيها مصالحٌ أمريكيةٌ كبرى على المحك. في ما عدا ارتكاب الصين لعدوانٍ سافرٍ واسع النطاق — وهو أمرٌ، ولكن واضح، لا تشير إليه الأنماط الحالية لاستخدام القوة لديها — فإن الولايات المتحدة قد ترغب على الأرجح بالتركيز على تخفيف التصعيد في الصدامات في مجال محدد وإزالة مثار الخلاف قبل أن تؤدي هذه إلى صراع.

وفقاً لذلك، يجب على واشنطن أن تنظر في مسألة التحرك عاجلاً لا آجلاً — قبل أن يتضاءل موقع القوة الذي تملكه في المنطقة بشكلٍ إضافي — من أجل إشراك الصين بشكلٍ بنّاءٍ عبر مجموعةٍ من نقاط الاشتعال المحتملة. قد تشمل مبادرات كهذه جهوداً أكثر نشاطاً لتعزيز حل الادعاءات البحرية المتضاربة في بحر الصين الجنوبي؛ وتشجيع علاقاتٍ مُحسّنةٍ عبر المضيق بين بيجين (Beijing) وتايبي (Taipei)؛ وإيجاد مشاوراتٍ أكثر توسعاً مع بيجين في القضايا التي تخص كوريا، ويشمل ذلك احتمالات نزع السلاح النووي من كوريا الشمالية، مما يُنهي الحرب الكورية رسمياً، والتعاون الصيني-الأمريكي في حال انهيارٍ كوريٍّ شمالي. يجب أن تقوّي الولايات المتحدة أيضاً قنواتٍ للتواصل عند الأزمات مع بيجين، ويشمل ذلك الاتصالات المنتظمة ما بين الرؤساء وما بين الجيوش، وشبكةٍ كثيفةٍ من العلاقات الدبلوماسية.

يجب ألا يُنظر إلى المنافسة الأمريكية-الصينية على أنها لعبة لا ربح ولا خسارة. مع تحول الصين إلى ندٍ منافسٍ حقيقي، فإنها تتحول أيضاً بشكلٍ محتّمٍ إلى شريكٍ أقوى. في الوقت الحاضر، تحمل الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم، عبئاً غير متناسبٍ في حفظ أمن المشاعات العالمية، وحماية التجارة الدولية، وحفظ الأمن الدولي. الصين، على غرار معظم العالم، هي "باحثةٌ عن الاستفادة من الصفقات

المجانية" في ما يخص هذه الجهود. حتى مع سعي الولايات المتحدة على امتداد العقود العدة القادمة لإدامة التزاماتها الدفاعية والدفع بمصالحها في شرق آسيا، فإنها ستملك مصلحةً في تشجيع القوة العظمى العالمية الأخرى الناشئة على الاضطلاع بمسؤولياتٍ أكبر من أجل السلام والأمن الدولي. إن جهود الصين في مكافحة القرصنة في المحيط الهندي واهتمامها المتنامي بحفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة بوسعه أن يصبح قاعدةً لتعاونٍ أمريكيٍّ-صينيٍّ مُعزّز. على الأمد البعيد، سوف ترغب الولايات المتحدة بالبحث عن طرقٍ أخرى للاستفادة من القوة الصينية، وكذلك لضبطها. إن القيام بهذا الأمر سوف يكون أسهل وأكثر أماناً من موقع للقوة النسبية، مما يفتح مجال النقاش أمام البدء بعملية التعاون هذه عاجلاً لا آجلاً.

الخلاصة

مع مرور الوقت وتحسين القدرات الصينية، ستجد الولايات المتحدة نفسها على الأرجح مجبرةً على التحول من الردع بواسطة المنع، الذي يستند إلى الدفاع المباشر عن مصالحها وحلفائها في غرب المحيط الهادئ، نحو الردع عن طريق العقاب، والذي يستند إلى التهديد بالتصعيد، عن طريق استخدام الأسلحة ذات المدى الأبعد والمنصات الأكثر قابليةً للبقاء. مع أنّ الولايات المتحدة تستطيع المحافظة على الهيمنة التصعيدية لمدةٍ من الزمن، إلا إن الصين ستطور خياراتٍ تصعيديةً خاصةً بها، تشمل الأسلحة المضادة للأقمار الاصطناعية (ASAT) وقدراتٍ هجوميةً في الحرب الإلكترونية. إن التحسين الصيني للقوة النووية الاستراتيجية، والمصالح الأمريكية المحدودة في العديد من السيناريوهات الجديدة بالاعتبار في ما يتعلق بالصراع الصيني-الأمريكي، ستقلل مقدار ما يحمله التصعيد الأمريكي المستخدّم للتهديد من المصداقية، على الأخص في ما يتعلق بالاستخدام الأول للأسلحة النووية.

إن إحدى وسائل تحسين الاحتمالات من أجل الدفاع المباشر والحد من خطر التصعيد، تكون بأن تقوم الولايات المتحدة بالاستمرار في تمكين قدرات جيران الصين ودعم عزمهم. إن استراتيجيّة كهذه مصمّمةٌ لكي ترفع

مع أنّ خطر الصراع مع الصين لا يمكن تجاهله، فيجب كذلك ألا يُبالغ به. إنّ عدداً كبيراً من الصراعات الأخرى يبدو أكثر احتمالاً... هذه الأحداث المحتملة إنّ هي أخذت كلاً على حدة، ستكون مهمة الشأن إلى درجة أقل من صراعٍ مع الصين، ولكنها ستشكّل، بشكلٍ جماعيّ، البيئة الدولية التي يتفاعل فيها البلدان كلاهما، وستؤثر بصورةٍ أساسيةٍ على تصورات الصين بشأن القوة والتصميم الأمريكيّ.

يُبالغ به. إنّ عدداً كبيراً من الصراعات الأخرى يبدو أكثر احتمالاً، وبعضها في أماكن لا يمكننا التبصر بشأنها حتى بشكلٍ مبهمٍ في الوقت الحاضر. هذه الصراعات الأكثر احتمالاً قد تكون مع خصومٍ يختلفون كثيراً عن الصين، ويرجح أن تستدعيّ هذه الصراعات قدراتٍ تختلف كثيراً عن تلك اللازمة للتعاطي مع منافسٍ ندّ حقيقيّ. هذه الأحداث المحتملة إنّ هي أخذت كلاً على حدة، ستكون مهمة الشأن إلى درجةٍ أقل من صراعٍ مع الصين، ولكنها ستشكّل، بشكلٍ جماعيّ، البيئة الدولية التي يتفاعل فيها البلدان كلاهما، وستؤثر بصورةٍ أساسيةٍ على تصورات الصين بشأن القوة والتصميم الأمريكيّ. التعاملُ بنجاحٍ مع هذه التحديات الأصغر حجماً قد يكون إحدى أفضل الطرق لضمان ألا نخوض الصراع الأكبر أبداً.

من تكاليف الاستخدام الصيني للقوة، وضبط الحزم الصيني الذي يكون على حساب الاستقرار الإقليمي والمصالح الأمريكية. إنّ استراتيجية كهذه يجب ألا تكون — أو أن يُنظر إليها بوصفها — محاولةً أمريكيةً لتطويق الصين أو إنشاء اصطفاٍ في المنطقة ضدها خشية أن يُنتج ذلك عداوةً صينيةً أكبر. بالفعل، يجب القيام بجهدٍ موازٍ من أجل جذب الصين نحو مساعٍ في الأمن التعاوني، لا فقط من أجل تفادي ظهور تحالفٍ مضادٍ للصين، وإنما أيضاً من أجل الحصول على مساهماتٍ أكبر في الأمن الدولي من قِبَل ثاني أقوى قوةٍ في العالم. يجب أن تستمر الولايات المتحدة أيضاً في استكشاف الحلول التعاونية لبعض مصادر الصراع التي دُكرت في الأعلى.

مع أنّ خطر الصراع مع الصين لا يمكن تجاهله، فيجب كذلك ألا

¹ جيمس دوينيز، ديفيد ش. غومبرت، ديفيد أ. شلاباك، وأندرو سكوبل (James Dobbins, David C. Gompert, David A. Shlapak, and Andrew Scobell)، "الصراع مع الصين: احتمالات ونتائج واستراتيجيات الردع" (Conflict with China: Prospects, Consequences, and Strategies for Deterrence)، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، 2017. اطلع عليه بتاريخ 22 يونيو/حزيران، 2017. OP-344-A. https://www.rand.org/pubs/occasional_papers/OP344.html

² يُتَوَقَّعُ أن ينمو اقتصاد الصين بضعفَي معدل نمو اقتصاد الولايات المتحدة تقريباً على امتداد هذه الفترة. بحسب أسعار الصرف السائدة في السوق (market exchange rates)، يبلغ إجمالي الناتج المحلي (GDP) للصين 40 في المئة تقريباً من إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة، وتقدر مؤسسة RAND أنه، بحلول عام 2025، سيكون إجمالي الناتج المحلي للصين نصف مثيله في الولايات المتحدة تقريباً. تركز الصين حالياً قرابة 2 في المئة من إجمالي ناتجها المحلي للإنفاقات العسكرية، وهو نصف المعدل الأمريكي تقريباً. مع أن الإنفاق الصيني على الدفاع ارتفع بشكل كبير في السنوات الأخيرة، بحيث تمكن من مواكبة النمو الاقتصادي الإجمالي، وحتى التفوق عليه، فإن الموازنة الأمريكية للدفاع قد تمنت منذ عام 2001 حتى أسرع من ذلك. بالتالي، كانت الموازنة الأمريكية للدفاع عام 2000 سبعة أضعاف تلك التي للصين، وفي عام 2010، كانت عشرة أضعافها. مع التوقف التدريجي للحروب في العراق وأفغانستان، فإن المعدل الأمريكي للإنفاق يرجح أن ينخفض، وإنما ليس حتى المستويات الصينية على الأرجح. تقدر مؤسسة RAND أنه، بحلول عام 2025، سيكون الإنفاق الصيني على الدفاع أكثر بعض الشيء من نصف ذلك للولايات المتحدة. سوف يكون معظم الإنفاق الصيني على الدفاع متركزاً بالطبع على منطقة غرب المحيط الهادئ، بينما يكون جزء فقط من الإنفاق الأمريكي على الدفاع له علاقة بتلك المنطقة. هذه الأرقام يدور حولها خلاف كثير في المجتمعات الأكاديمية والاستخباراتية على حد سواء. تقوم الأرقام على أساس متقلبل بعض الشيء هو الاتجاهات الحالية التي يجري الاستنباط منها في ما يخص المستقبل البعيد. إذا استخدمت حساباتنا التكافؤ في القوة الشرائية (Purchasing Power Parity) بدلاً من أسعار الصرف السائدة في السوق، فإن الصين تدرك الولايات المتحدة وتتجاوزها بشكل أسرع بكثير. إن التكافؤ في القوة الشرائية يعكس بشكل أفضل تكاليف الموظفين، بينما تلتقط أسعار الصرف السائدة في السوق تكاليف المعدات بشكل أفضل، لاسيما المعدات ذات التكنولوجيا المتطورة، وهذا يميل لأن يكون من مجالات المنافسة الأمريكية-الصينية التي تسبب أشد القلق للولايات المتحدة.

³ جين بيرليز (Jane Perlez)، "المحكمة ترفض ادعاءات بيجين في بحر الصين الجنوبي" (Tribunal Rejects Beijing's Claims in South China Sea)، نيويورك تايمز (New York Times)، 12 يوليو/تموز، 2016. اطلع عليه بتاريخ 27 يونيو/حزيران، 2017. <https://www.nytimes.com/2016/07/13/world/asia/south-china-sea-hague-ruling-philippines.html>

⁴ تيرنس كيلي، ديفيد ش. غومبرت، ودندان لونغ (Terrence Kelly, David C. Gompert, and Duncan Long)، "قوة أذكى، شركاء أقوى، المجلد الأول: استغلال المزايا الأمريكية من أجل الحؤول دون العدوان" (Smarter Power, Stronger Partners, Volume I: Exploiting U.S. Advantages to Prevent Aggression)، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، 2016. اطلع عليه بتاريخ 22 يونيو/حزيران، 2017. RR-1359-A. https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1359.html

⁵ روفن غليك وآلن م. تايلور (Reuven Glick and Alan M. Taylor)، "الأضرار الجانبية: تعطيل التجارة والتأثير الاقتصادي للحرب" (Collateral Damage: Trade Disruption and the Economic Impact of War)، ذا ريفيو أوف إيكونوميكس أند ستاتستيكس (The Review of Economics and Statistics)، المجلد رقم 92، العدد رقم 1، فبراير/شباط 2010، ص. 102-127.

⁶ روبرت ج. بارو (Robert J. Barro)، "الكوارث النادرة وأسواق الأصول في القرن العشرين" (Rare Disasters and Asset Markets in the Twentieth Century)، ذا كوارترلي دوجرنال أوف إيكونوميكس (The Quarterly Journal of Economics)، المجلد رقم 121، العدد رقم 3، أغسطس/آب 2006، ص. 823-866.

⁷ ديفيد ش. غومبرت، أسترید سيفالوس، وكريستينا ل. غارافولا (David C. Gompert, Astrid Cevallos, and Cristina L. Garafola)، "الحرب مع الصين: التفكير ملياً في المستحيل" (War with China: Thinking Through the Unthinkable)، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، 2016. اطلع عليه بتاريخ 22 يونيو/حزيران، 2017. RR-1140-A. https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1140.html

⁸ كيلي، غومبرت، ولونغ (Kelly, Gompert, and Long)، 2016.

عن هذا المنظور التحليلي

يقوم هذا المنظور بتحديث تحليل نشرته مؤسسة RAND سابقاً بشأن الصين كونها مصدرًا للمنافسة العسكرية والصراع المُحتمَل مع الولايات المتحدة وحلفائها. نَوَدُّ أَنْ نشكر زميلينا مايكل تشيس (Michael Chase) وتيموثي هيث (Timothy Heath)، اللذين راجعا هذا المنشور ووفرا توصيات مفيدة من أجل تحسينه. لقد قام جيش الولايات المتحدة برعاية هذا المنظور التحليلي، وأجرى ضمن برنامج الاستراتيجية والعقيدة والموارد (Strategy, Doctrine, and Resources Program) التابع لمركز RAND Arroyo. إنَّ مركز RAND Arroyo هو جزءٌ من مؤسسة RAND، وهو مركزٌ للأبحاث والتطوير يعمل بتمويلٍ فيدراليٍّ، وبرعاية جيش الولايات المتحدة.

عن المؤلفين

السفير جيمس دوبينز (James Dobbins) هو زميلٌ أول، وأستاذٌ متميزٌ في الدبلوماسية والأمن في مؤسسة RAND. أندرو سكوبل (Andrew Scobell) هو أخصائيٌ أول في العلوم السياسية في مؤسسة RAND. إدموند ج. بورك (Edmund J. Burke) هو باحثٌ أول في شؤون الاستخبارات والدفاع في مؤسسة RAND. ديفيد ش. غومبرت (David C. Gompert) هو زميلٌ أول في مؤسسة RAND ومديرٌ سابقٌ بالنيابة للاستخبارات الوطنية. ديريك غروسمان (Derek Grossman) هو محللٌ أول في شؤون الدفاع في مؤسسة RAND. إريك هجينبوثام (Eric Heginbotham) هو أخصائيٌ في العلوم السياسية في مؤسسة RAND. هاورد ج. شاتز (Howard J. Shatz) هو أخصائيٌ أول في العلوم الاقتصادية في مؤسسة RAND، ومدير الأبحاث التي تبادر بها مؤسسة RAND (RAND-Initiated Research)، وأستاذٌ في كلية Pardee RAND للدراسات العليا.

حقوق الطبع والنشر الإلكتروني محدودة

هذه الوثيقة والعلامة (العلامات) التجارية الواردة فيها محميةٌ بموجب القانون. يتوفّر هذا التمثيل للملكية الفكرية الخاصة بمؤسسة RAND للاستخدام لأغراض غير تجارية حصرياً. يحظر النشر غير المصرّح به لهذا المنشور عبر الإنترنت. يُصرّح بنسخ هذه الوثيقة للاستخدام الشخصي فقط، شريطة أن تظل مكمّلةً دون إجراء أي تعديلٍ عليها. يلزم الحصول على تصريحٍ من مؤسسة RAND، لإعادة إنتاج أو إعادة استخدام أي من الوثائق البحثية الخاصة بنا، بأي شكلٍ كان، لأغراض تجارية. للمزيد من المعلومات حول تصاريح إعادة الطباعة والربط على المواقع الإلكترونية، الرجاء زيارة صفحة التصاريح في موقعنا الإلكتروني www.rand.org/pubs/permissions.html

مؤسسة RAND هي منظمةٌ بحثيةٌ تعمل على تطوير حلولٍ لتحديات السياسات العامة وللمساعدة في جعل المجتمعات في أنحاء العالم أكثر أماناً وأماناً، وأكثر صحّةً وازدهاراً. مؤسسة RAND هي مؤسسةٌ غير ربحية، حيادية، وملتزمةٌ بالصالح العامّ. لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها. RAND® علامةٌ تجاريةٌ مسجلة.

للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.rand.org/t/PE248

www.rand.org

